



## 30% من الشباب يعانون من البطالة في دول الخليج العربي

"مؤسسة الرخصة الدولية": "مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة أساسية لتحقيق التوازن في سوق العمل الإقليمي"

27 أكتوبر 2011

أكدت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي" ( ICDL GCC Foundation)، الجهة المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والاختبار للحصول على شهادة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، على ضرورة تكثيف الجهود لتحسين مستوى كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أوساط الطلاب في منطقة الخليج العربي نظراً لدورها الحيوي في توفير فرص التطوير الوظيفي في مختلف المجالات مثل العلوم البيئية والطبية. وتحظى تكنولوجيا المعلومات بأهمية متزايدة في سوق العمل، إذ أشار استطلاع

"كاريربيلد" (CareerBuilder) السنوي المتخصص بالتوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات، إلى أنه من المتوقع أن تقوم 42% من شركات تكنولوجيا المعلومات بزيادة عدد العاملين الدائمين بدوام كامل لديها هذا العام، وهي أعلى نسبة بين كافة القطاعات التي شملها الاستطلاع.

ودعت المؤسسة إلى التركيز على التعليم القائم على التكنولوجيا الذي سيسهم في تحقيق التوازن في قطاع التوظيف على المستوى الإقليمي وإتاحة فرص أفضل أمام الشباب لتحقيق التميز الوظيفي والمساهمة بفعالية في دفع عجلة التحول الرقمي في دول الخليج العربي.

وأشارت المؤسسة إلى تقرير متخصص، صادر عن شعبة السكان في دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في العام 2010 حول التوقعات السكانية في العالم، الذي أكد بأنّ الشباب في دول الخليج العربي يشكلون 30% من إجمالي السكان في سن العمل وأنّ البطالة بين هذه الشريحة هي الأعلى مقارنةً ببقية مناطق العالم، مؤكّدةً أهمية تأهيل الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات للإرتقاء بقدراتهم وتمكينهم من الدخول إلى أسواق العمل التي تشهد تنافسية عالية في الوقت الراهن.

وأفادت الإحصاءات الأخيرة بأنّ كلا من عُمان والبحرين تأتي في صدارة معدلات البطالة في منطقة الخليج بنسبة 15% لكل منهما، تليهما السعودية بنسبة 10.8%. وتنخفض هذه الأرقام لتصل إلى 2.4% في الكويت و2.2% في الإمارات. وبالرغم من أن قطر تتميز بأدنى معدل للبطالة بنسبة 0.5%، إلا أن الخبراء حذروا من أن التوجهات المستقبلية تشير إلى إمكانية ارتفاع هذا المعدل بدلاً من انخفاضه. وأوضح بعض الخبراء بأنّ مشكلة البطالة في منطقة الخليج تعود إلى عوامل عدة أبرزها اختلال التوازن القائم بين العمل في القطاع الخاص والعام والعمالة الوافدة التي تمثل أكثر من 40% من السكان في الدول الخليجية. ففي دولة الإمارات، على سبيل المثال، تصل نسبة الوافدين إلى حوالي 90% من إجمالي عدد السكان.

وتماشياً مع حرصها على مواجهة ظاهرة البطالة، إتجهت حكومات دول الخليج نحو تطبيق سلسلة من الإستراتيجيات الرامية إلى تحسين المناهج التعليمية بما ينسجم مع أفضل المعايير الدولية وضمان تزويد الطلبة بالمعارف والخبرات اللازمة للإندماج في سوق العمل المحلية والإقليمية والعالمية. وأكدت المؤسسة بأنّ تركيز الحكومات على تعزيز القدرة التنافسية للمواطنين من خلال إعتقاد التكنولوجيا المتطورة على نطاق واسع سيكون له نتائج إيجابية على المدى البعيد، سيّما وأنها تمثل مطلباً ملحاً مع تسارع وتيرة التحول الرقمي وركيزة أساسية لتطوير المنظومة التعليمية وإعداد الكفاءات الوطنية للإندماج في القطاع الخاص وسوق العمل.

وقال جميل عزو، مدير عام "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي": "نواجه حالياً مشكلة ملحة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في دول الخليج ما لم يتم إتخاذ إجراءات صارمة لتشجيع إندماجهم في سوق العمل. ويتوجب على حكومات المنطقة تكثيف جهودها لتوفير المزيد من فرص التوظيف امام الشباب وتنفيذ خطط شاملة لتشجيع المواطنين على العمل في

القطاع الخاص. وتعتبر برامج التدريب الوظيفي الداخلية والمجانية إحدى الطرق الفاعلة لرفع مستوى كفاءة الكوادر العاملة وتحسين ثقة القطاع الخاص بقدرة الموارد البشرية المحلية".

وأضاف عزو: "هناك استراتيجية أخرى تتمثل في فرض حصة للتوظيف ونقل المعرفة والتدريب الفني من الشركات الخاصة التي تسعى إلى الاستحواذ على مشاريع حكومية في المنطقة، لا سيما الشركات الأجنبية العاملة فيها. ويمكن تشجيع الشركات أيضاً على تطوير مشاريع تتطلب عمالة محلية، سواء تلك التي تدار من قبل مواطنين أو تأييد مفهوم "صنع في دول مجلس التعاون"، وذلك في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية. وهناك إمكانيات لا حدود لها في هذا الإطار، إلا أن النقطة الأساسية تتمثل في الحاجة لإعداد شباب المنطقة وتزويدهم بالمعارف الحديثة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بما يتلاءم مع واقع سوق العمل اليوم وجعلهم أفراداً فاعلين في برامج التطوير في الدول العربية".

-انتهى-

#### حول "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي":

تدير "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي" وتشرف على برامج الحصول على شهادة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في كل من البحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية ودولة الإمارات. وتعمل المؤسسة في المنطقة منذ حوالي 10 سنوات ولديها أكثر من 800.000 مشترك في برنامجها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لوحدها.